مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية
اسم الكاتب: م.د. أسعد طارش عبد الرضا، م.د. فراس كوركيس عزيز
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7118
تاريخ الاسترداد: 2025/06/16 23:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية

م.د أسعد طارش عبد الرضا(*)
م.د فراس كوركيس عزيز(**)
Firas georgis2001@yahoo.com Dr.asaadbaghdad@yahoo.com

الملخص

لم يشهد العراق اي ممارسة ديمقراطية حقيقية منذ تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى نيسان ٢٠٠٣، وانما كانت هناك بذور للديمقراطية عند هذه الفئة او تلك وفي فترات زمنية مختلفة ومتفاوتة ولكنها لم تستمر بسبب مارافقها من اوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية فضلاً عن الممارسات الاستبدادية للانظمة التي توالت على حكمه.

الا انه ومنذ الاحتلال الامريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩ اصبح الحديث عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العراق مطروحاً في الاروقة السياسية والاجتماعية والثقافية، وبشدة. اذا ان الاطاحة بالنظام الاستبدادي السابق قد اوجد فرصة للشعب العراقي كي يؤسس دولة ديمقراطية دستورية مدنية حديثة، وفتح افاق اقامة عراق جديد، ينتهج الديمقراطية كنموذج لحكم يمثل جميع الفئات والطوائف والاثنيات، حسب الهدف المعلن لجميع القوى السياسية والاجتماعية والدينية.الا ان التساؤل المشروع هو حول كيفية تطبيق الديمقراطية في العراق، وما هي الأسس التي ترتكز عليها .

المقدمة

لم يشهد العراق اي ممارسة ديمقراطية حقيقية منذ تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى نيسان ٢٠٠٣، وانما كانت هناك بذور للديمقراطية عند هذه الفئة او تلك وفي مدد زمنية

مختلفة ومتفاوتة ولكنها لم تستمر بسبب مارافقها من اوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية فضلاً عن الممارسات الاستبدادية للانظمة التي توالت على حكمه.

الا انه ومنذ الاحتلال الامريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩ اصبح الحديث عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العراق مطروحاً في الاروقة السياسية والاجتماعية والثقافية، وبشدة. اذ ان الاطاحة بالنظام الاستبدادي السابق قد اوجد فرصة للشعب العراقي كي يؤسس دولة ديمقراطية دستورية مدنية حديثة، وفتح افاق اقامة عراق جديد، ينتهج الديمقراطية كنموذج لحكم يمثل جميع الفئات والطوائف والاثنيات، حسب الهدف المعلن لجميع القوى السياسية والاجتماعية والدينية.

الا ان التساؤل المشروع هو حول كيفية تطبيق الديمقراطية في العراق، وما هي الأسس التي ترتكز عليها، إذا ما علمنا إن الديمقراطية عملية مجتمعية بنائية تغييريه شاملة، تحاول أن تحرك الفكر من مرحلة القبول والخضوع التي سادت العراق لعقود طويلة إلى مرحلة جديدة قوامها بناء بنية عقلانية– مؤسسية ،أساسها فهم التعددية السياسية والحزبية والاجتماعية والثقافية التي تسود العراق، والتي تقتضي التعامل بنسبية، والقبول بالتداول السلمي للسلطة، بعد عقود من الانقلابات والحكم العسكري، لتنطلق من واقع المجتمع العراقي في كل تفاصيلها والياتها وغير مفروضة عليه ،حتى وان كان من الدولة رائدة التغيير فيه.

لذلك سوف نتطرق في بحثنا هذا بدراسة التطورات السياسية في العراق منذ التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩ والتي قامت على اساس المزاوجة بين الديمقراطية والديمقراطية التوافقية.

وعليه قمنا بتقسيمه الى اربعة مطالب وهي:

المطلب الاول: التطورات السياسية والمزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية.

المطلب الثاني: دوافع المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية.

المطلب الثالث: اشكاليات العملية التوافقية في العراق.

المطلب الرابع: مستقبل الديمقراطية في العراق في ظل الديمقراطية التوافقية.

المطلب الاول

العملية السياسية في العراق في ظل الديمقراطية والتوافقية

لا شك إن الديمقراطية في العراق أضحت خيارا شعبيا ومطلبا وطنيا قبل أن يكون خيارا للقوى السياسية، وقد ترسخ في السنوات السالفة بعد ٢٠٠٣ جزء كبير من القيم الديمقراطية،

لاسيما في إجراء أكثر من انتخابات برلمانية وانتخابات مجالس محافظات ،على الرغم من الخروق والسلبيات التي اعترتها لكنها أقامت قيم ديمقراطية ورسخت التبادل السلمي للسلطة، بيد إن ذلك لم يحدد نوع الديمقراطية و مضمونها بعد. والملاحظ على الديمقراطية العراقية إنها تتضمن مبادئ التوافقية تارة ومبادئ ديمقراطية الأغلبية تارة أخرى، حتى إن اغلب القوى السياسية العراقية متناقضة في أطروحاتها بين ديمقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية.

فالديمقراطية التوافقية هي صيغة من صيغ الممارسة الديمقراطية لانتخاب مؤسسات الدولة الرئاسية والتنفيذية والتشريعية والتي تجري على اساس التوافق بين المكونات الاجتماعية الموجودة في الدولة، وحسب دستورها وقوانينها، كما هو الامر في لبنان حيث ان انتخاب رئيس الجمهورية من المكون المسيحية ورئيس الوزراء من المسلمين السنة ورئيس مجلس النواب من المسلمين الشيعة. وقد طبق هذا النموذج الى حد ما في العراق في انتخابات كانون الثاني \ يناير ٢٠٠٥، وكذلك في ١٥ كانون لاول\ ديسمبر ٢٠٠٥، حيث انتخب بالتوافق رئيس الجمهورية من المسلمين السنة الاكراد، ورئيس الوزراء من المسلمين العرب الشيعة ورئيس مجلس النواب من المسلمين العرب السنة مع ضرورة ملاحظة ان لبنان قد قنن هذا الامر عكس العراق [١].

فمن المعلوم إن أي دولة تنتهج نهجا ديمقراطيا يراد عن طريقه الاعتماد على ما تفرزه صناديق الاقتراع الحر والمباشر كآلية لادارة الصراع السلمي وإدارة السلطة، يكون فيه الدستور أو النظام الدستوري هو الحكم في حل النزاعات وهو الأساس في تشكيل سلطات الدولة الرئيسة وما يتفرع منها من منظومات سياسية وأمنية وعسكرية واجتماعية .

وعلى هذا الاساس يكون مبدأ الاستحقاق الانتخابي هو الضمانة في بناء الدولة مؤسساتياً وتطوير العملية السياسية، إلا أن المراقب لتطورات الواقع السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ يستطيع أن يلاحظ أنه على الرغم من أن الدستور نص في المادة (١) من الباب الأول على أن (جمهورية العراق دولة أتحادية ... نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي) مما يوحي بما لا يدع مجالا للشك أن الحكم في العراق بات ، كما يفترض أن يكون ، يقوم على قاعدة حكم الأغلبية السياسية التي تحوز على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان سواء أكانت حزباً أو ائتلاف يضم مجموعة من الأحزاب وهي التي تشكل الحكومة وتنتخب رئيس الجمهورية، إلا أن القاعدة التي بات معمولاً بها هو أعتماد مبدأ التوافقية القائم على (المحاصصة الطائفية والسياسية) في توزيع

المناصب والأدوار، والمحاصصة الطائفية والسياسية يقصد بها (الإجراءات التي تتخذ بالتوافق بين مختلف التيارات المذهبية والقومية من اجل ضمان تمثيل نسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومة بما ينسجم مع كثافتهم السكانية وذلك بإسناد مناصب ومراكز تختلف في أهميتها ووزنها السياسي لممثلي هذه الطوائف والقوميات)[٢]، وعلى الرغم من أن الدستور لم يشر إلى هذه الإجراءات ولم ينص عليها قانوناً إلا أنها باتت عرفاً ملزماً في تشكيل الحكومات التي أعقبت عام ٢٠٠٣.

ولو اطلعنا على دستور العراق لعام ٢٠٠٥ سنلاحظ أن المواد التي تتحدث عن مناصب رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لا تتضمن لوناً طائفياً أو قومياً لمرشحي هذه المناصب، ولكن العرف السياسي استقر على أن يكون رئيس الجمهورية من القومية الكردية ورئيس الوزراء من القومية العربية (شيعياً) ورئيس مجلس النواب من القومية العربية (سنياً) فضلاً على أن الوزارات والمناصب الأخرى بات توزيعها مرتهن بمعادلة التمثيل السياسي – الطائفي.

فعلى سبيل المثال كان التوزيع الطائفي – القومي لوزارة ابراهيم الجعفري وفق الجدول رقم (١) المبين أدناه:

جدول رقم (١) التوزيع الطائفي والقومي لوزارة إبراهيم الجعفري

الطائفة – القومية	عدد الوزراء	النسبة المئوية
الشيعة العرب	١٦	٥٠ %
الأكراد	٨	٢٥ %
السنة العرب	٦	١٨ر٧ %
المسيحيون	١	٣ر١ %
التركمان	١	٣ر١ %
المجموع	٣٢	١٠٠ %

ويبدو أن العرف المتمثل بتوزيع المناصب والمراكز وفقاً للكثافة السكانية التي تمثلها كل طائفة وقومية قد اتضحت ملامحه مع تشكيل مجلس الحكم الانتقالي باشراف الحاكم المدني الأميركي (بول بريمر)، اذ كان المجلس المذكور الذي تشكل في شهر ايار من عام ٢٠٠٣ قد ضم (٢٥) عضواً من ممثلي الكيانات السياسية المختلفة، وقد راعى المجلس في تشكيلته الحجم السكاني لكل طائفة وقومية، اذ ضم (١٣) عضواً من الشيعة العرب و (٥) أعضاء من السنة العرب و (٥) أعضاء من القومية الكردية فضلاً عن عضوين اخرين لكل من المسيحيين والتركمان بالتساوي[٣].

وعلى الرغم من أن هيكلة وزارة (نوري المالكي) التي تشكلت في ايار من عام ٢٠٠٦ قد اعتمدت في التوزيع الوزاري النسبة التي حققتها كل كتلة سياسية في الانتخابات إلا أنها من ناحية أخرى

اخذت بعين الاعتبار المعادلة الطائفية – القومية، اذ تكونت الوزارة المذكورة وفق الشكل المبين في الجدول أدناه رقم(٢).

جدول رقم (٢) توزيع المقاعد البرلمانية والوزارات على الكتل السياسية

ت	الكيان السياسي	عدد المقاعد البرلمانية	عدد الوزارات
١	الإئتلاف العراقي الموحد	١٢٨	١٦
٢	التحالف الكردستاني	٥٣	٦
٣	جبهة التوافق العراقية	٤٤	٧
٤	القائمة العراقية الوطنية	٢٥	٤
٥	جبهة الحوار الوطني	١١	-
٦	الإتحاد الإسلامي الكردستاني	٥	-
٧	كتلة المصالحة والتحرير	٣	-
٨	رساليون	٢	-
٩	قائمة مثال الآلوسي	١	-
١٠	قائمة اليزيديين	١	-
١١	الجبهة التركمانية	١	-
١٢	قائمة الرافدين	١	-
المجموع		٢٧٥	٣٣

تم إعداد الجدول من قبل الباحث إعتماداً على المصدر التالي:

حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٨٦.

فتحولت نتائج الانتخابات من استحقاقات الى محاصصات انكفات معظم الفعاليات السياسية الاجتماعية الى تكويناتها التقليدية (العشيرة ، القبيلة ، الطائفة ، المذهب ، العنصر) لكن التحول الايجابي الوحيد لتلك العملية الانتخابية هو: تحول الاحتكام من العنف في التعامل السياسي الى الاحتكام لصناديق الاقتراع الذي مَثَلَ خطوة نوعية وفاعلة في تغير جانب مهم من الثقافة السياسية[١]. ولم تختلف نتائج انتخابات (العام ٢٠١٠)، عن سابقتها لعام (٢٠٠٥)، في نسب حظوظ الفائزين الا بشكل طفيف، ففي الوقت الذي حصل الإئتلاف الوطني وقائمة رساليون على (١٣٠) مقعد من اصل (٢٧٥) مقعد، وبنسبة (٤٧,٥%) من مقاعد البرلمان في انتخابات العام (٢٠٠٥)، حصل الائتلاف الوطني وائتلاف دولة القانون على (١٦٠) مقعد من اصل (٣٢٥) مقعد، وبنسبة (٤٩,٥%) من مقاعد البرلمان في انتخابات (٢٠١٠)، وبالمقارنة بين النسبتين نلاحظ: ان الفرق هو (٢%) هذا على المسار العربي/الشيعي اما على المسار العربي/السني ، فقد

حصلت العراقية والتوافق والحوار الوطني ومشعان الجبوري على (٨٥) مقعدا من اصل (٢٧٥)، وبنسبة (٣١%) من مقاعد البرلمان في انتخابات العام (٢٠٠٥)، وبالمقارنه مع انتخابات العام (٢٠١٠)، حصلت تلك القوائم على نسبة (٣٠%) من مقاعد البرلمان، وهي نسبة مقاربة بفارق (١%) فقط مع انشقاق اغلب مناصري التوافق، وتحولهم للقائمة العراقية بزعامة اياد علأوي، وتوزعت باقي النسب على الاكراد وقوائم صغيرة[٢].

وثمة الكثير من التفسير الذي يقف وراء اعتماد هذا المبدأ الجديد في أدارة السلطة في العراق وجزء كبير منها هو في حقيقته نتيجة لتراكمات المراحل السياسية السابقة، اذ من المعلوم ان العراق الحديث الذي تشكل منذ عام ١٩٢١ قد عرف في ظل العهد الملكي برلماناً وتمثيل شعبي ونظاماً حزبياً متعدد الاتجاهات مما يعني أن مقومات التعددية السياسية وما يرتبط بها من اليات معتمدة لادارة الصراع السلمي كانت متوفرة وان كان بدرجة ضيقة وعلى الرغم من المثالب والملاحظات العديدة التي يمكن ان يسجلها المراقب السياسي حول تلك المرحلة التاريخية، الا ان هذه البداية السياسية التي كانت تعد خطوات مهمة نحو تأسيس ديمقراطية ناضجة تعرضت لانتكاسة كبيرة ومن ثم الى غياب تام مع تعاقب انظمة الحكم العسكري المباشر منذ عام ١٩٥٨ وما تلاها من صراع سياسي اتخذ اكثر الأوجه تطرفاً ما بين الأحزاب السياسية.

وإن كانت الديمقراطية في جانب مهم منها تعني توافق مختلف التكوينات الاجتماعية والقوى والتيارات السياسية والفكرية على عدد من القضايا الجوهرية والمصيرية. ونظرا لأن المجتمع العراقي يتسم بتعددية مجتمعية مكثفة تقوم على أسس عرقية، ودينية، وطائفية، وعشائرية، فأن أحد التحديات الجوهرية التي تواجه عملية بناء نظام ديمقراطي صحيح في العراق يتمثل في غياب أو ضعف الاتفاق بين القوى العراقية الرئيسة والتي تتمثل في (الشيعة) و(السنة) و (الكرد) على صيغة للديمقراطية وعلى أجندة للانتقال إلى هذه الصيغة، بما يعنيه ذلك من غياب التوافق فيما بينها في عدد من القضايا [٤].

وهكذا شكلت سياسة المحاصصة الطائفية والعرقية، التي أسست عليها التجربة الجديدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إحدى العقد السياسية التي حالت دون الشروع في بناء نظام ديمقراطي صحيح؛ نظراً إلى اختلاف الرؤى ما بين أطراف الصراع حول هذه السياسة ومدى صلاحيتها في بناء الدولة العراقية[٥].

فالقوى الحاكمة تعتقد بأن سياسة المحاصصات تمثل استحقاقا وطنياً للمكونات الاجتماعية المضطهدة في عهد النظام السابق، وتعويضاً لها عما أصابها من أضرار في تلك الحقبة؛ لذلك لا مجال للتنازل عنها أو التفريط بجزء منها. لذا تم رسم الخريطة على أساس المكونات الاجتماعية، لا على أساس الاتجاهات الفكرية والسياسية، وبدأ الحديث عن حكومة وحده وطنية، او حكومة محاصصة طائفية كما يسميها بعض[٦]، أي اعتماد نظرية (دولة المكونات) الدينية والقومية والأثينية والداخل والخارج والمناطقية حتى قاع هذه الدولة[٧]. بعيداً عن مبدأ المشاركة السياسية[٨].

إن هذا الأمر أنعكس بطبيعة الحال على النظام السياسي العراقي وجميع مؤسساته، وبما أن المؤسسات السياسية تشكل أحد أهم الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها بناء الدولة الحديثة، لما تضطلع بهِ من دور في خلق منظومة وعي تتيح للأفراد التخلي عن ولاءاتهم الفرعية وأنتماءاتهم الضيقة وتوجيهها لصالح هدف أسمى وأعلى وهو الوطن والأمة[٩].

إلا أن الصيغة المشوهة التي بنيت عليها مؤسسات النظام السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣) عن طريق أنتهاج نهج المحاصصة، وأعتماد الأعراق، والطوائف، والديانات، كمعيار يتم عن طريقه أقتسام السلطة بين أعضاء النخبة السياسية، قد أسهمت في تكريس حدة الأنقسامات الطائفية والعرقية، بل أنها امتدت لتشمل القاعدة الأجتماعية أيضاً[١٠].

إن التنوع الموجود في النسيج الأجتماعي العراقي، يحتاج إلى توافر (التجانس الأجتماعي) و (الأجماع السياسي) بوصفهما شرطان أساسيان مسبقان لقيام أي نظام ديمقراطي مستقر (ديمقراطية مستقرة)[١١].

أما الأنقسامات الأجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات المتعددة، والتي تؤدي إلى عدم الأستقرار السياسي يصلح لها ما اطلق عليه "الديمقراطية التوافقية"[١٢]، اي المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية بوصفها الحل الأنسب لأشراك الجميع مكونات المجتمع في السلطة، فالديمقراطية التوافقية حسب رأي (ليبهارت) هي الحل الأنسب لدعم الأستقرار السياسي في المجتمعات المنقسمة[١٣].

ربما ينطوي ذلك على جانب من الصحة، لكن غياب قاعدة أساسية من الثقة بين الجماعات السياسية، فضلاً عن تحول في الوزارات والهيئات والدوائر إلى مؤسسات (طائفية) أو(عرقية) خالصة قاد إلى أن تتحول الصيغة التوافقية من وسيلة لتحقيق الانسجام الأجتماعي إلى مصدر من

مصادر التوتر والتنافر الأجتماعي، كما زاد ذلك من حدة الأستقطابات الطائفية والعرقية بين صفوف القاعدة الأجتماعية[١٤].

وأنعكس ذلك بطبيعة الحال على النظام السياسي العراقي وعلى مؤسسات النظام، والتي تجسدت (الأنقسامات الطائفية والاثنية) في أنتخابات (٢٠٠٥/١٢/١٥) والتي أدت بالنتيجة إلى تشكيل حكومة التوافق السياسي وليس الأستحقاق الأنتخابي، فضلاً عن أن مواد الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) أبتعدت كلياً عن مبدأ حكم الأغلبية[١٥].

لذلك نلاحظ أنه بعد تأريخ (٢٠٠٣/٤/٩) تم الاخذ بالتوافقية، لتكون أنموذجاً لبناء العراق الجديد، وهذا الامر تحدد بالتأكيد بتعالي أصوات الساسة الأمريكان، إذ وجد هولاء إن حكم الأغلبية في العراق لا يحقق إلا التوتر وعدم الشرعية لنظام الحكم الجديد، ذلك بوصف (الشيعة) هم أغلبية؛ لذلك فأنها سوف تضطلع بالحكم وبقاء كل من (السنة) و(الأكراد) في المعارضة وبصورة دائمة، نظراً لطبيعة الأغلبية الشيعية[١٦].

ومن الملاحظ أن الأدارة الأمريكية أرادات تكريس مبدأ المحاصصة السياسية كأنموذج للحكم، وذلك يتضح عن طريق تقسيمهم للمجتمع العراقي (شيعة– سنة – أكراد) فهم لم يقسموا العراق على تيارات سياسية ممكن أن تكون (إسلامية – علمانية ليبرالية – أشتراكية...).

وبذلك قادت عملية بناء الديمقراطية في العراق بصورتها الخاطئة أو المشوهة القائمة على اساس التوافقية والتي تم على أساسها إعادة بناء مؤسسات الدولة والنظام السياسي في العراق إلى عدد من الأشكالات السياسية الخطيرة، والتي أنعكست بطبيعة الحال على واقع المجتمع العراقي، وعلى طبيعة وبنية النظام السياسي العراقي، إذ إن تطبيقها في العراق قادت إلى توزيع المناصب على أساس المحاصصة الطائفية والتوافقية ، مما إدى بالنتيجة إلى قيام نظام سياسي بعيد عن بعض القواعد العامة في العمل الديمقراطي، يقوم مضمونه في الظاهر على أساس توزيع السلطات في الدولة، والمناصب الوظيفية بين مكونات المجتمع القومية أو الدينية أو الطائفية على أساس نسبة المكون الأجتماعي للطائفة العددية إلى نسبة المكون الأجتماعي العام، فالمحاصصة الطائفية تقوم على أساس توزيع السلطات الثلاثة في الدولة، والمناصب الوظيفية وفقاً لمعيار الأنتماء لطائفة معينة على أساس نسب الطائفة العددية إلى المكون الطائفي العام، وعلى هذا الأساس تم توزيع جميع المناصب الحكومية في العراق[١٧].

المطلب الثاني

مبررات ودوافع المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية

تتعدد أنواع وصفات ومسميات الديمقراطية ضمن التجارب الحديثة وذلك نتيجة تنوع احتياجات المجتمعات المتعددة وخصائصها رغم تشابه مبادئ الديمقراطية في معظم التجارب الحضارية.

ومع ظهور العديد من الأنظمة الديمقراطية وبروز العديد من التحديات لها والمشاكل اهتم الباحثون بإيجاد حلول لهذه التحديات والمشاكل بما يضمن الحفاظ على مبادئ الديمقراطية الأساسية التي تقوم على إشراك مكونات المجتمع في الممارسة الديمقراطية عبر العديد من المؤسسات سواءً كانت برلمانات أو مجالس حكم محلية أو مجالس بلدية...إلخ .من أبرز التحديات التي واجهها الباحثون كيفية تأسيس نظام ديمقراطي في مجتمع متعدد بمعنى يتميز بالتنوع الإثني والديني والمذهبي ضمن مكوناته بما يضمن الحقوق الأساسية للجميع، ويضمن لهم حماية مصالحهم وتحقيق مطالبهم باستمرار وأن يكون للجميع فرصة مماثلة في صنع القرار السياسي عن طريق آليات المشاركة السياسية المعروفة.

ولذلك ابتكر بعض علماء السياسة والمفكرين فكرة المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية او مايطلق عليها (نظرية الديمقراطية التوافقية والتي تسمى أيضاً الديمقراطية التكاملية)*.

وهناك الكثيرة من الدوافع والمبررات التي تسوغ انتهاج العراق لهذه الطريقة (المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية) إلى الدرجة التي يصعب حصرها في إطار محدد، بيد إن ذلك لا يمنع من تحديد مقتربات أساسية لهذه الدوافع ،والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

اولاً: طبيعة التعددية الاجتماعية العراقية:

لا يخفى إن المجتمع العراقي شانه شان الكثير من المجتمعات يتميز بالتنوع والتعدد على المستوى القومي والديني والعرقي وغيرها من التنوعات الأخرى ،بيد إن ذلك لا يشكل المبرر الأساس للمزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية ،وإنما طبيعة العلاقات المأزومة بين هذه المكونات.

صحيح إن المجتمع العراقي ومنذ حقب زمنية طويلة ألف التعايش السلمي والانسجام بين مكوناته ، بيد إن هذا الانسجام ،لاسيما على الصعيد السياسي كان في اغلب الأحيان انسجاما وهميا بحكم سياسات تتسم بالفرض والإكراه ،الأمر الذي عمق من الهواجس والمخاوف التي ظلت كامنة إلى إن وجدت ألفرصة المناسبة،أو تم تهيئة الأجواء لها لتكشف حقيقة الانقسام المجتمعي وغياب الثقة بين هذه المكونات، وبذلك أضحت هذه الوسيلة (المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية) احد الضروريات الأساسية لا عادة بناء وتشكيل اسس ثقة حقيقية بين مكونات المجتمع العراقي لاسيما فيما يتعلق بالهوية العراقية التي عانت ومازالت من غياب الأسس المتفق عليها من كل العراقيين،إذ كرست السلطات في مختلف العهود السابقة قدرا من الطاقة والجهد من اجل إنشاء هوية عروبية أكثر مما كرسوا جهدهم لإنشاء هوية عراقية[١٨].

على الرغم من ذلك فان مختلف أطياف المجتمع العراقي أعلنت باستمرار رفضها التعامل الفئوي ونبذها قيم التعصب والعصبية إلا انها في الواقع انغمست من حيث تدري أو لا تدري فيها،و بغض النظر عن مواقعها داخل الحكم أو خارجه ،وجاءت الحرب الطائفية المنكرة التي إثارة مسالة المذهبية ونفخت في بوق الطائفية والاعتماد على المؤسسات التقليدية (القبلية العشيرة... الخ) [١٩].

فضلا عن ذلك فما زاد الأمر تعقيدا تلك السيول الجارفة من التعدادات الحزبية التي سادت المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ ،إذ كانت هذه التعددية لا تقوم على الفكرة الوطنية ،وإنما على أفكار طائفية أو عرقية والتي تحمل في طياتها مخاطر تكريس الانقسامات داخل المجتمع العراقي من جهة وتشويه العمل السياسي العراقي من جهة أخرى[٢٠].عن طريق ما تقدم فقد أضحت المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية إحدى الضرورات الأساسية في المرحلة التي يمر بها المجتمع العراقي على اقل تقدير لحين إعادة ألحمة المفقودة بين مكوناته التي إصابتها عملية التحول بالتشويه والخلل ، أو لحين غرس مبادئ الثقة والاستقرار بين هذه المكونات.

ثانياُ: طبيعة التوجهات السياسية العراقية :

إن القوى السياسية العراقية التي شكلت أركان الحكم بعد عام ٢٠٠٣ ، سبق لها وان توافقت إثناء معارضتها للنظام السياسي العراقي السابق، منذ مؤتمر لندن في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ،إذ تشكلت لجنه باسم(لجنة المتابعة والتنسيق) ضمت في عضويتها (٦٥) عضوا يمثلون اغلب أو كل القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية والتي طغت عليها تقسيمات طائفية أو عرقية ،وقسمت الحصص (٦٦ %) لعرب العراق تناصفا بين التيار الإسلامي بشقيه الشيعي والسني من جهة ،والتيارات السياسية الأخرى من جهة أخرى، و (٢٥ %) للاكراد، و (٦%) للحركات التركمانية ، و(٣%) للأشوريين وغيرهم من الأقليات[٢١].

الملاحظ إن هذه التوافقية كانت محكومة باعتبارات الأوضاع السابقة لتغيير النظام السياسي في العراق، التي كانت تحملها التوافقية النظرية، والتي لم تختبر على الصعيد العملي ، وما أن أطيح بالنظام السياسي العراقي حتى اصطدمت هذه التوافقية بالتطبيق الفعلي من جهة ومواقف القوى الشعبية والسياسية العراقية ،التي لم تشارك في مؤتمرات المعارضة الخارجية من جهة أخرى[٢٢].
فضلا عن ذلك فان التوافقية اصطدمت بسقف المطالب الفئوية والحزبية المرتفعة عند هذا المكون أو ذاك الأمر الذي عزز مخاوف ومشكلات كل طرف بالآخر، وبغض النظر عن ذلك فان جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية كبرى مثل التي يشهدها العراق، تبرز تحديات وممارسات سياسية تتعلق بالحقوق والمصالح المستقبلية لجميع الأطياف المكونة للمجتمع ، وغالبا ما تكون متعارضة، ويحاول كل طرف فرض إرادته على الطرف الآخر، الأمر الذي عمق الهواجس والشكوك التي لم تهدئها الا التوافقيات السياسية.

ثالثاُ: التحول الديمقراطي:

يعد التحول الديمقراطي* الذي يمر به العراق من ضرورات تطبيق التوافقية .فالتحول يعني تلك "الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، والجهود تتوقف عموما عند اللحظة التي يتم فيها بناء نظام جديد بغض النظر عن طبيعة هذا النظام أو نمطه . ،ويتحدد الانتقال بانحلال النظام السلطوي وإقامة نوع من الديمقراطية ،أو ما يعرف بنشوء الديمقراطية"[٢٣] .
لاشك إن المبدأ الأساس في الديمقراطية هو المواطنة وهذا يتضمن الحق في معاملة البشر بالمساواة باتخاذ الخيارات الجماعية، وواجب أولئك الذين يطبقون مثل هذه الخيارات ان يكونوا بالقدر نفسه عرضة للمحاسبة ومنفتحين على جميع أعضاء الكيان السياسي ،ويفترض هذا الأمر واجبات على

الحكام والمحكومين لترسيخ فاعلية مثل هذه الخيارات وحماية الكيان السياسي لتهديدات [٢٤].ويبدو إن العراق كان وما يزال بأمس الحاجة في عملية تحوله الديمقراطي إلى التوافقية السياسية، إذ فشل النظام السياسي العراقي السابق في حل ألازمه السياسية والسماح بشيء من الانفتاح فزادت حالات اليأس واللامبالاة لدى البعض والشعور بعدم إمكانية إصلاح الأمور مع استمرار النظام في السلطة وإصراره على عدم وجود أي ضرورة لإجراء أي نوع من التغيير في سياسته، وعاش الشعب العراقي فتره من غياب الحريات الأساسية وحرمانه من متابعة التطورات الدولية وممارسة التفرقة في بعض المجالات، لاسيما فيما يتعلق بفشل النظام في إحياء منظمات المجتمع المدني السياسية والمهنية أو تصفيتها شانها في ذلك شان بقية مراكز وقوى المعارضة السياسية على نحو تجاوز بقية الأنظمة العربية ،حتى التقليدية منها [٢٥].

وفي جميع البلاد التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية كبرى ،مثل التي شهدها العراق ،تبرز دائما تحديات كبيرة وممارسات سياسية تتعلق بالحقوق والمصالح المستقبلية لجميع الأطياف المكونة للمجتمع وغالبا ما تكون متعارضة، ويحاول كل طرف فرض أرائه على الطرف لاسيما وان سياسة النظام السابق أدت إلى خلق شرخ كبير في المجتمع العراقي خاصة بين العرب والكورد وما رافق ذلك من انفصال منطقة كردستان –العراق انفصالا تاما أدى إلى انقطاع التلاحم الوطني ،الأمر الذي يتطلب لإعادة اللحمة من جديد الركون إلى نوع من أنواع التوافقية[٢٦]. وبذلك تكون عملية المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية هي الحل الأمثل للخروج من ألازمه بأقل خسائر ممكنه أو للوصول إلى اكبر قدره من التوافقيات والانسجام مع البعض .

رابعاً: الرغبة الامريكية في التوافقية

منذ أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من فرض سيطرتها على العراق سعت إلى تطبيق التوافقية وقسمت العراق إلى مكونات ثلاث (شيعة _ سنه _أكراد) وبغض النظر عن النوايا الأمريكية التقسيمية أم التوافقية فان جهود الولايات المتحدة أسفرت عن تطبيق نوع من التوافقية السياسية ابتداء من تشكيل مجلس الحكم ، بموجب اللائحة التنظيمية رقم ٦ في ١٣ تموز ٢٠٠٣ الذي أصدرها الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر،إذ منح إلى الشيعة ثلاث عشر مقعدا، وللعرب السنة خمسة مقاعد، و للأكراد خمسة مقاعد، ومقعدان لكل من المسيحيين والتركمان، وبذلك شكل نقطة الشروع بتأسيس الطائفية السياسية المؤسساتية، ومن ثم انتقل الأمر إلى العملية

السياسية بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ لاسيما عملية كتابة الدستور،عندما فرضت الولايات المتحدة خارج العملية السياسية (الانتخابات) مجموعة من (العرب السنة) في لجنة كتابة الدستور، إذ أضيف إلى اللجنة ٢٧ عضوا (أصيلا واستشاريا) من القوى المقاطعة للانتخابات وبذلك تشهد نوع من التوافقية [٢٧].ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما اتفقت لجنة كتابة الدستور على إن تكون صياغة المسودة عن طريق التوافق الوطني، بيد إن هذا التوافق أسهم من حيث يدري أو لا يدري في تعقيد التوافقية ذاتها، لاسيما بعد أن اقتصرت هذه التوافقية على بعض القوى السياسية العاملة خارج العراق والصديقة للولايات المتحدة وبريطانيا. ولم تحظى القوى السياسية و الأحزاب التي نشأت بعد التغيير بالاهتمام الكافي أو حتى شمولهم بالتوافقية إلا باستثناءات محدودة، فضلا عن اجتثاث وتهميش بعض القوى السياسية الرافضة للتواجد الأمريكي في العراق. والملاحظ على التوافقية الأمريكية قد حكمت بجدول زمني لاسيما كتابة الدستور وهو أمر مناقض للتوافقية التي تحتاج إلى فتره زمنية مناسبة لتحقيقها، فقانون أدارة الدولة الصادر في آذار (مارس) ٢٠٠٤ ألزم الحكومة العراقية المؤقتة في . المادة (١٦)كتابة دستور دائم للبلاد في مدة أقصاها سنه ونصف. واستمرت الولايات المتحدة بالضغط على إطراف العملية السياسية العراقية من اجل خلق نوع من التوافق والانسجام إلى الدرجة التي أضحت التوافقيات العراقية رهن ضمن سياسة الولايات المتحدة، وفي الكثير من القضايا السياسية الحاسمة والهامة، مثل فشل البرلمان و المؤسسات الرسمية العراقية الأخرى في الوصول إلى توافقية حقيقية، إلا بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وممارسة ضغطها على هذا الطرف أو ذاك، وهو أمر غير جيد لأنه يعطي تصورا بأن عملية بناء الديمقراطية في العراق هي مفروضة أكثر من كونها نابعة و منسجمة مع واقع المجتمع العراقي. ويفسر ذلك ارثر لويس بقوله"إن سبب إخفاق الديمقراطية يعزى إلى إن أفكار ومؤسسات الديمقراطية الموروثة من الخارج غير مناسبة لهذه االمجتمعات التعددية، ويحتاج قادتها قبل أن يستوعبوا إن ثمة أنموذجا من الديمقراطية مناسبا لهم إلى الكثير من غسيل الدماغ المعاكس" [٢٨].أما التصرف الأمريكي فقد كان منسجما مع ما ذكره روبرت امرسون " إن أهم المستعمرين وأفعلهم في العالم الحديث كانوا دولا ديمقراطية (بريطانيا فرنسا،)، كما إن معايير الحكومة المستقلة الديمقراطية التي طمح إليها الزعماء السياسيون في المستعمرات كانت مما وضعه وحدده هؤلاء المستعمرون" [٢٩].

وعلى هذا الأساس وكما يذكر وفيق ألسامرائي" لم يفاجئ الأمريكيون بالانقسامات السياسية العراقية، فقد اطلعوا على كل وجهات نظر المعارضين العراقيين في مرحلة ما قبل السقوط التي أظهرت انقسامات لا تقل خطورة وعمق عما يحصل في العراق ألان" وقد تبنى القادة المحليون هذه التوافقية وبرروها تمهيدا لمرحلة أخرى في مسيرتهم نحو بناء الدولة(٣٠).

المطلب الثالث

اشكاليات التوافقية في العراق

يذهب أغلب المختصين، والمفكرين، والسياسيين، والقانونيين إلى ضرورة استمرار العراق بخطوات التحول نحو بناء نظام ديمقراطي. إلا أن ما ينبغي معرفته هو أن الاستمرار بخطوات التحول الديمقراطي في العراق وبصورته الحالية ووفق مبدأ التوافقية القائمة على المحاصصة الطائفية يثير عدد من الإشكالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية وغيرها، وربما قد يؤدي إلى حالة عدم الأستقرار السياسي. لذلك ينبغي لنا إذ ما أردنا الأستقرار بخطوات هذا التحول أن نعمل على تصحيح المسارات الخاطئة التي وقعت وما زالت تقع نتيجة اعتماد التوافقية في عمليات التحول الديمقراطي في العراق، والتي سببت العديد من الاشكاليات لعل من ابرزها .

اولاً: ضعف السلطة التشريعية (البرلمان)

تشكل البرلمانات في الدول الديمقراطية بوصفها الوسيلة الأنجح لتمثيل الإرادة الشعبية، وبوصفها الإطار الذي يتجسد في الحراك الاجتماعي والسياسي، ويتم عبره التعبير عن طبيعة الأوليات المجتمعية وأتجاهات المزاج الشعبي؛ ولذلك أقترن العمل البرلماني بحركيته، سواء لجهة تعاطيه مع مستجدات الأنشغال الأجتماعي والسياسي الداخلي، والتعبير عنها في سلوكه التشريعي أم الرقابي، أم لجهة خضوع البرلمان نفسه لعملية تغيير دورية عبر أليه الأنتخابات، من أجل ضمان تصحيح تمثيله للإراده الشعبية، عبر أستيعاب أي تحولات في أتجاهات هذه الإرادة (٣١).

وبخصوص البرلمان العراقي، فأنه لا يبدو اليوم معبراً عن هذه الفلسفة البرلمانية، أو قادراً على تمثيل الإرادة الشعبية، أو أن يكون مستودعاً حافظاً لأستقرار النظام السياسي. فالبرلمان العراقي يمثل تجسيداً لحالة إنعدام الثقة لا إطار لتجاوزها، وهو يمثل منتدى للتعبير عن المواقف المتخندقة لا لعبورها، وهو بالنتيجة، يبدو في كثير من الاحيان وسيلة لشل العملية السياسية وإعاقة تطورها،

وليس وسيلة لمنحها الزخم والتجدد والقدرة على تصحيح نفسها، بحسب تعبير أحد أعضاء البرلمان العراقي[٣٢].

ويكمن السبب الرئيسي وراء هذه المواقف المتخندقة لأعضاء البرلمان هو أن البرلمان العراقي قد ولد بالأساس إفرازاً لواقع التخندق الطائفي والعرقي الذي شهده وما زال يشهده الشارع العراقي وعلى وجه الخصوص في الدورة البرلمانية بين عامي (٢٠٠٦-٢٠١٠).

كل هذه العوامل وغيرها أدت بالنتيجة إلى وجود برلمان عاجزاً ومشلولاً في إدائه السياسي والرقابي.

ثانياً: تعزيز الأنتماءات والممارسات الطائفية

أدت العملية السياسية التي رسمتها الادارة الأمريكية إلى ترسيخ (التوافقية) إجتماعياً، وسياسياً، بل أن التوافقية أصبحت واحدة من أدوات العمل السياسي في العراق، وأصبحت تستعمل من جميع الأطراف لأغراض دعائية [٣٣]. وحتى أصبحت تستعمل من أولئك الذين كانوا يدعون أنهم ضد الطائفية، فهم استعملوا نفيها عنهم وإلصاقها بمنافسيهم كوسيلة للحصول على مكاسب.

من المعلوم إن الديمقراطية تعني حكم الشعب وهذا يتمثل بحكم الأغلبية البرلمانية بوصفها حاملة تفويض الشعب، فمن يربح في الأنتخابات هو من يشكل الحكومة ومن يخسر الانتخابات يعد أقلية فعليه أن يبقى في المعارضة ، التي تقوم بمراقبة ومحاسبة الحكومة عن أعمالها، لكن تم الألتفاف على هذا المبدأ وإفراغه من مضمونه ، بدلا من أن يحكم الفائز بالانتخابات، فالتوافقية تسمح للرابح والخاسر في المشاركة في الحكم مع إيجاد ضمانه تمنع الفائز حتى من حرية القرار فيتم ذلك تحت بنود ومسميات منها الشراكة أو حكومة الوحدة الوطنية [٣٤].

وهذا ما حصل في العراق إذ إن الكل يحكم ولا يوجد من يعارض والكل مشارك ولا يوجد من يقاطع، الامر الذي يعرض العملية السياسية للخطر، ذلك لان عملية توزيع المناصب والمغانم السلطوية يتم بالتوافق، مما يؤثر على أسلوب وعمل الحكومة والعملية السياسية، وهذا يتجسد في عدد من الوزارات التي تكونت منها التشكيلة الحكومية في ظل حكومة الوحدة الوطنية حكومة (نوري كامل المالكي)، فقد تكونت هذه الحكومة من (٣٥) وزارة في حين، عدد الوزارات في أغلب الدول الديمقراطية ذات الأنظمة البرلمانية هي لا تتجاوز (٢٥-٢٨) وزارة كحد أقصى ، لكن ما حدث في العراق هو عكس ذلك فالتشكيلة الحكومية تكونت من (٣٥) وهذا منافي

للواقع ، ومن ثم فأن هذه الوزارات كانت تعكس كل أطياف الشعب العراقي بغض النظر عن من هو فائز ومن هو الخاسر(٣٥) ، وهذا ينعكس ايضاً على عملية الرقابة البرلمانية ، وبما أن عملية توزيع المناصب تتم من طريق التوافق السياسي وحتى عملية إصدار القوانيين والقرارات التي تهم الصالح العام أصبحت تتم من طريق التوافق السياسي بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، فما المانع من إن تكون الرقابة البرلمانية أيضاً خاضعة لعملية التوافق السياسي وهذه نتيجة منطقية؛ لان عملية التجنيد السياسي للأشخاص تمت من طريق التوافق السياسي ، فلم لا تكون عملية مراقبة هؤلاء الأشخاص (الوزراء) تتم بالتوافق السياسي أيضاً، ومن ثم نلمس حجم تأثير المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية ودورها في إعاقة عمل الحكومة والبرلمان والعملية السياسية برمتها.

ثالثاً:انعدام الثقة بين الكتل البرلمانية

شهدت الكتل البرلمانية حالة من تراجع الثقة فيما بينها والتي ابتدت قبل الانتخابات (٢٠٠٥/١٢/١٥) لتأتي الانتخابات وتفرض أزمة أثارها قائمة حتى الآن، وهذا ما دفع مبعوث الأمم المتحدة السابق في العراق (دي مستورا) للتعبير عن أنعدام الثقة ما بين الحكومة والمكونات الأساسية الأخرى والتعامل مع جوهر الديمقراطية بوصفها من حقوق الطائفية التي لا تعني شيئاً أخر سوى الانتخابات، وإذا ارتأى البعض محاصرة مبدأ الانتخابات طائفياً فهذا يعني الإعلان بموت الديمقراطية، ويوجد أتفاق نسبي، ظاهرياً، على أن التحول المجتمعي هو بوابة الخروج من النفق المظلم إلا أننا مازلنا نشاهد بعض الكتل البرلمانية لا تؤمن بممارسات الكتل الأخرى، بل ونجدها تعارض أي تصرف أو مبادرة يقدم عليها الطرف الأخر، الأمر الذي يولد حالة من التشتت الفكري الذي ينعكس في مشاريع القوانين التي تخضع للتصويت عليها داخل البرلمان، ومن ثم تعزيز الأزمة واتخاذها بصيغتها النهائية(٣٦).

نستنتج من ذلك أن شرط التوافق في المؤسسة التشريعية يعد آلية معطلة للقرار السياسي والتشريعي، ومعطلة للدور الرقابي الذي يعد صمام الأمان من تعسف السلطة التنفيذية في الدول الديمقراطية؛ وذلك لأن من أهم مميزات النظام الديمقراطي هو وجود المعارضة المشاركة في العمل السياسي عن طريق البرلمان، وهي بهذا المعنى جهة رقابية على الحكومة تنتقد أدائها وتقومه وتنبهها

إلى مواطن الخلل، إلا أن نظام المحاصصة التوافقية يلغي دور المعارضة الواقعية لأنها لها قدماً في الحكومة وقدماً في المعارضة ومصالح مع الحكومة تحجم الدور الرقابي[٣٧].

فضلاً عن ذلك عدم قدرة البرلمان على ضمان ممارسة آليات الرقابة والمساءلة إزاء الحكومة بالرغم من تضمين النصوص القانونية لذلك، وهذا يعود إلى أن الأغلبية البرلمانية المسيطرة على الحكومة لا تميل إلى نقد الحكومة؛ ذلك أن النقد الذي سيوجهه أي عضو برلماني ضمن مكون الأغلبية المشكلة للحكومة يسري في أبعاده إلى نقد سلوك حزبه الخاص، أو أقرب حلفائه الأساسيين، وفي كلتا الحالتين فهو فعل يرمي الى تعطيل عمل الحكومة وإضعافها، أو بيان السلبيات التي تتحكم بعملها، ومن ثم فأن أي عمل من هذا النوع لا يمثل فعلاً إيجابياً لعمل الحكومة، كما في أغلب الكتل وبفعل ضغوطاتها تحث أعضائها على التزام الصمت.

رابعاً:التداخل بين السلطات

أعتمد دستور ٢٠٠٥ في المادة (٤٧) مبدأ الفصل بين السلطات، وهذا مبدأ دستوري تأخذ به معظم الأنظمة الديمقراطية وخاصة النظام البرلماني إلا إننا نجد إن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ أوجد نوعاً من التداخل بين السلطتين التشريعية، والتنفيذية عندما منح لكل عضو من أعضاء مجلس الرئاسة حق نقض أي قانون يصدر من مجلس النواب، وهذا مخالف لأسس النظام البرلماني. ويكون سببا في تعطيل التشريعات ورهنها بيد شخص قد يتعسف في استعمال هذا الحق لأسباب سياسية تخص مصلحة حزبه أكثر منها لأسباب تتعلق بالمصلحة الوطنية العليا وكما حصل فعلا في بعض الحالات منها حق النقض على قانون الانتخابات (٢٠١٠) الذي استعمله نائب رئيس الجمهورية (طارق الهاشمي) ولكن الدستور منح هذا الحق لمجلس الرئاسة في الدورة البرلمانية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠) لذلك فأن هذا التداخل لا يحتاج إلى تعديل دستوري ولكن سنكون بحاجة إلى تشكيل مجلس الاتحاد الذي نصت عليه المادة (٦٥) من الدستور والذي يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ليكون إلى جانب مجلس النواب شريكا في السلطة التشريعية.

فضلاً عن غياب التوازن في توزيع الصلاحيات بين السلطات في النظام السياسي، إذ تهمين السلطة التنفيذية بشقيها (الرئاسة ومجلس الوزراء) على السلطة التشريعية في التطبيق، وهذا التدخل الذي تمثله السلطة التنفيذية يمثل قيداً على السلطة التشريعية، إذ كثيراً ما تتدخل السلطة التنفيذية في عمل البرلمان سواء عن طريق إصدار التشريعات (وليس فقط تقديم مشاريع القوانين)

أم توفير الغطاء القانوني لوزرائها لمنع محاسبتهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل العمل الرقابي للبرلمان العراقي.

فضلاً عن استحواذ مجلس الوزراء على الاختصاصات التنفيذية، إذ نصت المادة (٦٦) من الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) على أن السلطة التنفيذية تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، إلا أننا عندما نبحث عن اختصاصات رئيس الجمهورية الفعلية في الدستور لم نجد منها شيئاً بل نجد بأن الحكومة قد استحوذت على كل هذه الاختصاصات، لا بل اشتركت مع رئيس الجمهورية حتى في الاختصاصات التشريفية، مثل إصدار العفو الخاص، ومنح الأوسمة والنياشين، إذ قيدها الدستور بموافقة الحكومة. أن هذا الاستحواذ على صلاحيات رئيس الجمهورية يمس هيبة الرئيس بوصفه رمز وحدة الوطن كما نصت المادة (٦٧) من الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥).

خامساً:تعطيل اتخاذ القرار السياسي وعدم استقلاليته

تمثل ظاهرة أزمة تعطيل القرار السياسي إحدى مؤشرات الواقع العراقي، فمنذ بدء المسار الديمقراطي بعد (٢٠٠٣) وهذه الظاهرة تتوالى متخذة صوراً عدة مشخصة إشكاليات البناء السياسي الجديد، وتجسد القرارات التي يتم التصويت عليها في البرلمان العراقي تمهيداً لإقرارها، وأحد هذه الأزمات التي تعاني من عدم الانفراج الدائم، فالجدل الدائم بين القوى السياسية الممثلة في البرلمان والحكومة يعكس بدرجة كبيرة اختلافا بينياً في رؤية وتصور هذه القوى حول طبيعة هذه القرارات والنتائج المترتبة عليها.

وكمثال على آلية تعطيل القرار السياسي في العراق ما جرى في مجلس النواب العراقي في بداية العام (٢٠٠٨) فقد كانت هناك ثلاثة تشريعات تنتظر الإقرار بعد مناقشتها مع وجود خلافات بشأنها بين الكتل السياسية وهي إقرار (الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨)، بعد تعطيله من قبل كتلة التحالف الكردستاني؛ بسبب الخلاف على نسبة الأقاليم من الموازنة، إذ هدد التحالف الكردستاني بمقاطعة المجلس إذ لم يتم التصويت على الموازنة بالحصة التي يطالب بها لإقليم كردستان والبالغة (١٧%) من قيمة الموازنة، بالضد من سعي كتل سياسية منحه نسبة (١٣%) منها، وكذلك (قانون العفو العام) المؤيد من جبهة التوافق والمعطل من الائتلاف العراقي الموحد الراغبة بإضافة القيود عليه، و(قانون انتخاب مجالس المحافظات) المعطل من جبهة التوافق[٣٨].

ولأهمية تلك التشريعات كان لابد وحسب مبدأ التوافقية المطبق في العراق، أن تمرر بإجماع المكونات الاجتماعية الثلاثة (الشيعة، والسنة، والأكراد) وللخروج من مأزق التعطيل والشلل في المؤسسة التشريعية، مررت التشريعات بأسلوب (الصفقة)، أي تنازل كل طرف عن معارضته للتشريع المؤيد من الطرف الأخر في المقابل قبول الأطراف الأخرى بالتشريع المؤيد من قبله إذ أصر الائتلاف العراقي على ربط قانون الميزانية بقانون مجالس المحافظات؛ بسبب تداخل صلاحيات القانونين في عدد من الفقرات، وانضمت الكتلة البرلمانية لجبهة التوافق إلى الخلاف بأدراج قانون العفو العام عن السجناء وأن يتم التصويت عليه دفعة واحدة من قانوني الميزانية ومجالس المحافظات.

إن أزمة تعطيل القرار السياسي لا تنحصر فقط في المؤسسات التشريعية (البرلمان العراقي) بل تتجاوزها إلى الحكومة ففي الحالة التي شكلها انسحاب وزراء جبهة التوافق من الحكومة بقيت تلك الوزارات شاغرة لعدة أشهر دون أن يستطيع رئيس الحكومة تعيين وزراء آخرين بدلاً عنهم و معلوم مقدار الخلل الذي ينتج عن الوزارة بدون وزير لعدة أشهر، وتنسحب آلية المحاصصة على مؤسسات الدولة كافة كالمؤسسة القضائية، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي لا بد إن تكون ممثلة بالمكونات الأجتماعية الثلاث، وهو ما يجعل القرار السياسي معطلاً في حال غياب التوافق عليه لامتلاك الأطراف حق الفيتو المتبادل، ويجعل البناء المؤسسي للدولة هشاً وعرضه لخطر الصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفي والقوي، ويقلل من معيار الكفاءة في التوظيف الذي يستعاض عنه بمعيار الانتماء إلى الجماعة الطائفية والقومية وبالمحصلة ينتج إضعاف الدولة(٣٩).

كما فرض واقع الاحتلال عبئاً ثقيلاً قيد بموجبه توجهات القائمين على إدارة العملية السياسية وحصرها في نطاق ضيق، وقد اسهم في تعزيز الاختلافات فيما بينهم، الأمر الذي أعطى فرصة للتدخلات الخارجية والداخلية في التأثير بقراراتهم وفقاً للمصلحة المشتركة التي يفرضها واقع الحال، فالإدارة الأمريكية غالباً ما تمارس الضغط على كتل في البرلمان من أجل التصويت على القرارات والقوانين التي تصب في مصلحتها، ضامنة لهذه الكتل حماية مكفولة داخل البرلمان على حساب الكتل الأخرى وتخلق في الوقت نفسه حالة من التوتر والفوضى في عملية اتخاذ القرار. ولعل التصويت على الاتفاقية الأمنية المشتركة بين العراق وأمريكا دليل على حجم الضغط الذي مورس داخل البرلمان من اجل إقرارها بالرغم من المعارضة الشديدة من اغلب الكتل البرلمانية التي قاطعت

الجلسات اللاحقة لمجلس النواب احتجاجا على عملية اتخاذ القرار ولا يختلف الحال لدول الجوار التي باتت تؤثر في القرارات المركزية المتخذة، وهذا التأثير مستمر مع استمرار شعور هذه الدول بالخطر المحدق بها جراء بقاء القوات الأمريكية في العراق؛ لذلك تسعى بالوسائل كافة لكي تؤثر في الكتل البرلمانية التي ترتبط معها بعلاقات وثيقة وكسب تأييدها في التصويت على القرارات والقوانين التي تخدم مصالحها في المجالات كافة، وهذا ما يولد التعارض الدائم في كيفية تكييف هذه القرارات من البرلمانيين داخل مجلس النواب(٤٠).

سادساً:غياب المعارضة السياسية

أن المعارضة تعني عمل القوى السياسية ضد من هو في السلطة(٤١)، فهي كل الجماعات التي لها أهداف سياسية والتي تمتلك الأطار الحقوقي الدائم والقدرة على إعلان وجهة نظر ومواقف مغايرة لوجهات نظر الحكومة، وعلى التعبير العلمي عن أفكارها عبر العمل السياسي(٤٢). أن أعتماد التوافقية في العراق والقائمة على أساس المحاصصة الطائفية أدت بالنتيجة إلى حقيقة مفادها أن كل من شارك في الأنتخابات هو رابح ومشارك في الحكومة ولا يوجد خاسر، وهذا بطبيعة الحال مخالف لما تؤول إليه نتائج الأنتخابات في الأنظمة الديمقراطية بأن يكون هناك رابح يقوم بتشكيل الحكومة وأخر خاسر يصطف بالمعارضة، وبما أنه لا يوجد هناك خاسر، بل إن كل مشاركين في العملية السياسية وتقاسم المغانم السلطوية، ومن ثم لا توجد هناك معارضة سياسية(٤٣)، وبالنهاية نصل إلى حقيقة غياب المعارضة السياسية في العراق نتيجة التوافقات السياسية في تقسيم المغانم، فضلاً عن ذلك غياب ثقافة المعارضة في العراق، فالكثير من السياسين لم يفهموا من المعارضة سوى لغة الرفض والنقد المتعالي(٤٤)، ومن ثم فأن غياب المعارضة في هذا الجو، ساهم في غياب المعارضة السياسية في العراق.

وبشكل عام يمكن القول ان الصيغة التوافقية في ادارة الدولة افضت الى ولادة جملة من المشاكل التي كان لها بالغ الاثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق بسبب من:

١. محاولة الارضاء لجميع الاطراف.
٢. التأخر في حل المشاكل الجوهرية والقضايا التي تخص الامن الاقتصادي.
٣. جمود سياسي تأثرت به الهيئات الرقابية.
٤. خلل وترهل في المنظومة التشريعية.

٥. ابتداع هيئات ليست دستورية وفاقدة للاطار القانوني كانعكاس لتحقيق حالة التراضي.
٦. عدم استقلالية القضاء وتسيسه.
٧. التأخر في بناء نظام مؤسساتي حقيقي قائم على اساس التداول السلمي للسلطة.
٨. غياب واضح لمفهوم حكومة الظل في البرلمان او المعارضة اذ لا توجد هناك الثنائية السياسية الواضحة اي حكومة في السلطة ومعارضة في البرلمان تراقب وتقوم وتخضع الحكومة للمساءلة.

المطلب الرابع

مستقبل الديمقراطية في العراق في ظل العملية التوافقية

ان تأسيس نظام ديمقراطي مستقر يتدارك التحديات الداخلية والخارجية في العراق هو هدف ليس من المستحيل تحقيقه، ولكن ليس في المستقبل القريب المنظور، لان الديمقراطية تتطلب وقت وممارسة.

وإن الحديث عن مستقبل الديمقراطية عموما والتوافقية على وجه الخصوص في العراق أمر ما زال يكتنفه الكثير من الغموض ويعتريه العديد من الصعوبات ،فالتجربة الديمقراطية العراقية تجربة حديثة وفي مرحلة الكينونة والتطور وما زالت تعاني من عدم الاستقرار .بيد إن ذلك لا يعفينا من تقديم مشاهد لمستقبل هذه الديمقراطية.

المشهد الاول: استمرار المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية

إن قراءة بسيطة في السلوك السياسي العراقي توحي دون عناء إن نجاح واستمرار المزاوجة بين الديمقراطية التوافقية تحتاج إلى مقومات عدة منها[٤٥]:

١. استيعاب كل أو اغلب المكونات الاجتماعية السياسية في العراق.
٢. قناعة النخب السياسية والاجتماعية العراقية بهذا النوع من الديمقراطية.
٣. توافر مقدار عال من الثقة بين المكونات الاجتماعية أو قادتهم الرئيسيين.
٤. الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي.
٥. الإقرار والاعتراف بالتعددية الدينية والطائفية كأمر واقع لا يمكن تجاهله لكنه شان عابر ،أي تطبيق معادلة الوحدة والتنوع.
٦. إن المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية ليست من خصائص التطور المحلي أو سمة من سمات الحركة السياسية والاجتماعية العراقية ،وإنما هي وليدة الأحداث والأزمات التي

تمر بها المجتمعات،لذا لا يمكن أن تكون حالة دائمة للعمل السياسي الجماعي ،بل هي مناسبة للمرحلة لتي تمر بها المجتمعات المأزومة وتزول بزوال المرحلة الأزمة، وعادة ما تكون مرحلة انتقالية.

وتجدر الإشارة إلى إن الانتقال يحتاج إلى مرحلة لمعالجة حالات الفقر والتخلف وتدني مستويات التعليم والمعرفة، وانتشار الأمية والجهل بين عامة الناس، وسيادة منطق العلاقات والقيم العشائرية والقبلية والدينية،وأمر كهذا يحتاج إلى تقليص مساحات الاختلاف والتباين بين مكونات المجتمع العراقي والإسراع في تجاوز الظواهر السلبية، وتهيئة الأرضية المناسبة للانتقال إلى مرحلة المجتمع الديمقراطي في جو حضاري تنفي فيه آليات القمع وترضى فيه حقوق الأقليات وجمع المكونات[٤٦].

إن نظرة في المقومات السالفة الذكر توحي بان التجربة العراقية بعيدا عن بعض المقومات السالفة، وبالتالي فان استمرار هذا المشهد هو اقرب للواقع، الا ان نجاح هذا النوع من الديمقراطية واستقرارها في العراق أمر في غاية الصعوبة ،ولا يمكن أن يتحقق في المستقبل القريب فالكتل الموجودة في العراق كتل طائفية وليس سياسية، فالطوائف تتسلل عبر الأحزاب طائفية وليس عبر أحزاب مدنية.

كما انه في اعتقادنا المتواضع بأن هذا المشهد ينطوي على تصورات اخرى وهي:

أ- يتمثل باستمرار اسلوب المحاصصة بين الكتل البرلمانية بهدف استمرار النظام السياسي الجديد عن طريق تقاسم المناصب السيادية والمناصب الوزارية ، وان الآفاق المستقبلية لهذا المشهد تكمن في استمراره ليصبح عرفاً دستورياً كما حصل في لبنان، وأما إنتهاؤه تدريجياً مع تطور التجربة الديمقراطية في العراق، وتعزز الامن وسيادة القانون .

ب- ويتمثل في ان تؤدي الازمات الى صراعات ، ومن ثم إنقسام طائفي وديني وعرقي بسبب انتشار التخلف وقلة الوعي وتعدد الانتماءات والولاءات ، وان الآفاق المستقبلية لهذا المشهد تكمن في سيطرة رجال الدين على المجتمع في ظل الفوضى الامنية أو السياسية، واما الحفاظ على وحدة الدولة مع الحفاظ على مصالح الكتل السياسية الكبيرة.

ج- ويتمثل في الفشل في تكوين حكومة مركزية قوية نتيجة التنافس القومي والطائفي ، ثم تقسيم العراق لثلاث مناطق مع استمرار العمليات الارهابية في ظل ضعف المؤسسة الامنية العراقية بعد الانسحاب الامريكي .

د- ويتمثل بتبني النظام الاتحادي الفيدرالي[١].

المشهد الثاني: :تحول من التوافقية إلى ديمقراطية الأغلبية

على الرغم من تزايد الدعوات إلى ضرورة إقامة ديمقراطية الأغلبية في العراق، ومن نخب سياسية مهمة، بيد إن هذا الأمر يحتاج إلى جملة من الاشتراطات منها:

١. **تعديل الدستور العراقي وبما ينسجم مع ديمقراطية الأغلبية وهو أمر يحتاج إلى إقناع كل مكونات والقوى السياسية العراقية لاسيما تلك القوى التي حصلت على امتيازات و لا تريد أن تفرط بجزء منها.**
٢. **إصدار قانون للأحزاب السياسية يحدد اشتراطات معينة في تشكيل الأحزاب السياسية بما يبعدها عن الانتماءات الفرعية(المذهبية والعرقية) . على الرغم من إن اغلب إن لم نقل كل الأحزاب السياسية العراقية ذات توجهات مذهبية أو عرقية.**
٣. **ادراك الأغلبية بأنها أغلبية سياسية وليس أغلبية دينية أو عرقية.**
٤. **الابتعاد عن سياسة الإقصاء والتهميش والسماح لكل القوى السياسية العراقية بالدخول في العملية السياسية بعيدا عن التهميش.**
٥. **بناء مفاهيم جديدة للمواطنة قبل الديمقراطية تعتمد على انتماءات الشاملة.**
٦. **التاطير الدستوري للمعارضة السياسية.**
٧. **إبعاد الدولة عن المداخلات الدينية بكل مؤسساتها المختلفة.**
٨. **إعادة الثقة للمكونات العراقية المختلفة.**
٩. **معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية السياسية التي وافقت احتلال العراق أو تلك التي كانت سابقة للاحتلال بما يخلق الانسجام والوحدة الوطنية العراقية .**
١٠. **تنمية الوعي الجماهيري بمبادئ ديمقراطية الأغلبية.**

إن قراءة في الخيارات السابقة توحي بان الواقع العراقي الحالي بعيدا عن المبادئ السالفة ولا يمكن أن يتحقق التحول على المدى القريب لاسيما وان هناك مكونات وقوى سياسية عدة لا تزال تؤمن بالتوافقية أكثر من إيمانها بديمقراطية الأغلبية.

الخاتمة

عن طريق ما تقدم يمكن ان نخلص الى القول بان التطورات السياسية في العراق اتخذت نهجاً منفردا عن اي سلوك سياسي أخر وذلك عن طريق اخذها بالتوافقية أحيانا وبالديمقراطية

الأكثرية في أحيان أخرى، أي الممازجة بين الأغلبية والتوافقية،وهي حالة شاذة يمكن أن نسميها بالديمقراطية غير المؤكدة. والتي ادت في احياناً كثيرة الى خلق أزمات سياسية تعكس انعدام الاستقرار وتأرجح الوضع نتيجة للطريقة غير المكتملة لاختيار شكل الديمقراطية والنظام السياسي في البلاد والذي غالبا ما يولد تقاطعات واختلافات سياسية تنتهي بولادة أزمات تتم معالجتها بطرق الترضية والتهدئة والتسكين لوقت محدد لحين ولادة أزمة جديدة ليستمر الحال على هذه الصورة فترة طويلة.

ومن المؤكد ان التوافقية السياسية التي تم اللجوء إليها لترتيب نوع وهوية النظام السياسي في العراق ما بعد مرحلة سقوط النظام الديكتاتوري السابق كنوع من الحل لمنع هيمنة أي مكون على السلطة والحكم ولتجاوز أثار المرحلة السابقة التي شهدت ظهور أنظمة حكم شمولية عملت على إقصاء باقي المكونات والانفراد بالحكم مما دفع بالسياسيين العراقيين الحاليين وبعد سقوط النظام الدكتاتوري الى تبني خيار التوافقية كحل وسط بين منع استئثار الأكثرية بمواقع السلطة ولضمان حصول انسجام بين الكتل والأحزاب الممثلة للقوميات والمكونات العراقية وعدالة توزيع وتقاسم السلطة فيما بينها ،لكن هذا النظام لم يجد له أي طريق للنجاح ،بل ضاعف الازمة السياسية وعمقها لأسباب عديدة أبرزها انعدام الثقة بين المكونات السياسية نفسها وإصرار كل منها على الذهاب إلى الحكومة والمشاركة فيها وعدم رغبتها في التحول إلى أحزاب معارضة رغم أهمية هذا الدور وفاعليته ،بل إن قسما منها يمارس ازدواجية سياسية واضحة فهو يشارك في الحكومة من جهة ويتولى الحقائب الوزارية فيها ويوجه لها الانتقادات السلبية ويدعو الى تغييرها من جهة اخرى.

الاستنتاجات

١. ان تطبيق مبدأ التوافقية السياسية في العراق كنظام تشاركي في الحكم لم ينجح في إنتاج دولة مستقرة وقوية بقدر ما عمل على إضعافها وعدم استقرارها وإفساح المجال أمام التدخلات الخارجية لكي تؤثر فيها بالشكل الذي يتناغم مع مصالحها ورؤيتها للوضع في العراق ويحرص على إبقاء العراق ضعيفا أمامها.

٢. ورغم اتفاق الجميع على عدم مواءمة هذا اللون من السلطة في بلد يمتاز بتعدد مكوناته وأعراقه وقومياته إلا إن الذهاب الى البدائل الأخرى ما يزال غير موجود، اذ من الصعب على بلد عانى شعبه من الحروب ولم تكن له تجربة سياسية وديمقراطية ناجحة في الماضي باستثناء العهد الملكي لتتوقف لاحقا قرابة أكثر من خمسين عاما ان تتأسس فيه تقاليد ديمقراطية عريقة ومستقرة.
٣. ان الدستور العراقي النافذ للعام (٢٠٠٥)، والذي يُعَّد احد الركائز الاساسية لعملية التحول الديمقراطي في العراق كُتِبَ في اجواء من الاحتقان الطائفي والقومي، ولذا فأجواء عدم الثقة، والنظرة الى الوراء، وعدم النظر الى المستقبل كانت علامات واضحة في دستور العام (٢٠٠٥).
٤. صحيح إن المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية تكون ضرورة من ضرورات التحول الديمقراطي لكنها تصبح أسوء آلية لإدارة مؤسسات الدولة التشريعية الدستورية، وبذلك تكون الحلول الناجعة بقاعدة الديمقراطية تصحح نفسها بمزيد من الديمقراطية، لتكون التوافقية مرحلة انتقالية ليس كحل نهائي يرافقها بمبدأ العدالة الانتقالية لبناء الدولة الجديدة التي لم تتم بالعراق بعد.
٥. ولا جدال بان هذا النوع من الديمقراطية وعلى الرغم من مساوئه يبقى أفضل من حالة اللاديمقراطية سواء كانت دكتاتورية أو فوضى سياسية مطلقة ، لكنها بالمقابل لا يمكن الزعم بأنها تمثل ديمقراطية مكتملة لأنها تحمل الكثير من العيوب والمساوئ الجوهرية ،لاسيما تلك التي تتلخص بعدم المساواة بين المواطنين أو التعامل معهم على أساس انتماءاتهم سواء كانت طائفية (دينية أم عرقية) وهو ما يخلق أزمات متراكمة أو حتى إنتاج أزمات جديدة.
٦. تتمثل اشكالية العمل الحزبي في العراق: بعدم اصدار قانون ينظم عمل الاحزاب في العراق لتنظيم وصياغة العملية الحزبية بالشكل الذي يجعل منها عملية ذات فاعلية ودور في انجاح العملية السياسية ، كما تبرز اشكالية اخرى تتمثل بمنطق

الطائفية والعرقية ، اذ تعاملت الأحزاب مابعد (٩نيسان ٢٠٠٣) في اغلبها بهذا المنطق او ارتضت التعامل بمبدأ (المحاصصة) ، وانصبت اهتمامات قياداتها وكوادرها على تولي المناصب العليا في الدولة ومؤسساتها .

٧. **إن الثقافة العراقية مازالت بعيدة نسبياً عن تبني القيم الديمقراطية ، وان الثقافة لاتقل شأناً وخطراً من الأمن والخدمات العامة، بل هي اخطر من ذلك اذا تم إهمالها ، لان الثقافة ترتبط بقيم الفرد وسلوكه وممارساته، فشيوع القيم الديمقراطية في القاعدة المجتمعية يسهل عملية التحول الديمقراطي، الامر الذي يُمهد في نُضج ثقافة سياسية مساهمة ، فالثقافة السياسية ضرورة حيويه في اي بناء سياسي ديمقراطي.**

التوصيات

١. **إعادة النظر بالدستور العراقي وفقا للمبادئ التي تضمن بناء نظام ديمقراطي عصري في العراق.**
٢. **ضرورة اتفاق القوى السياسية والنخب الحاكمة العراقية في التوافق على صيغة سياسية ديمقراطية تستوعب الجميع.**
٣. **الاتفاق على برنامج محدد للانتقال الى هذه الصيغة.**
٤. **العمل على تطبيق المصالحة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي لاسيما بعد الشرخ الذي حدث على المستوى الاجتماعي والثقافي والسياسي،تقوم على تشكيل لجان تحقيق لمعرفة الأسباب، ولجان لتعويض الضحايا والمتضررين وإتباع السبل القانونية للتصدي لجرائم حقوق الإنسان كما حدث في كوسوفو وسيراليون أو لتيمور الشرقية.**
٥. **تجاوز الخلافات حول مسائل تقاسم الثروة والسلطة .**
٦. **استعادة الامن بما يضمن تمكن الحكومة العراقية من بسط سلطتها لايجاد البيئة الملائمة للسير في خطى وطريق التحول الديمقراطي.**

٧. حل الميليشيات المسلحة، واعادة بناء الجيش والشرطة على اسس مهنية.

٨. الاحتكام للدستور والقوانين في حل النزاعات .

٩. مكافحة الفساد والفقر والبطالة .

١٠. تحسين الخدمات الاجتماعية والصحية، والنهوض بواقع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، واعادة الاعمار.

Political development in Iraq between democracy and consensual

ASAAD TARESH ABDULRIDHA dr.
Assistant instructor: Firas gorgess

Abstract

Iraq did not witness any real democratic practice since the formation of Iraqi state in 1921 till April 2003. There are minor seeds of democracy in some factions' different times but it destined to fail because of political, economical and social situations and hegemonic practice of regimes accompanying these seeds.
Since the American occupation in 9/4/2003 talks about democracy and democratical transformation pinpointed in the political, social and cultural corridors. Toppling of the dictatorial regime granted a chance for Iraqi people to establish a modern democratic constitutional and civil state and open the horizons in front of a new Iraq taking over democracy as an approach to govern all sects, factions and ethnic groups according to the announced targets of all political, social and religions powers, but the legal question is about the manner of practicing democracy in Iraq and the pillars on which it stands.

(*) كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

(**) كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.

١ – ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص ٣٢٠.

٢ – عماد مؤيد جاسم، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، وقائع المؤتمر السنوي الأول لكلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى، ٢٠١٠، ص ٣.

٣– جعفر عتريسي ، العراق في قلب الإعصار – سقوط بغداد والتحولات الكبرى أولى معالم الشرق الأوسط الكبير ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٤، ص٢٥٢.

(١) د. متعب مناف ، السلوك العراقي الانتخابي واثاره في العملية السياسية الراهنة ، مجلة المستقبل ، بغداد ، مطبعة الارشاد الحديثة ، العدد (٢) ، كانون الثاني ٢٠٠٦ ، ص ص١٢٩ –١٣٢ .

(٢) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، الانترنت ، الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات : Http:// www. Inec.iq.

1) Andeas wimmer, Democracy and Ethno-Religious conflict in Iraq, Survival, vol.(45), No(4), Winter 2004, Internet, website: http://www.meria.idc.ac.il/journal/2004/issue.

[5]) نديم الجابري، المصالحة الوطنية: العقد ومعالم الطريق، من كتاب (الخيارات الأمريكية المقبلة في العراق) إعداد وتحرير حسن عبد اللطيف البزاز، عمان، دار المأمون للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص٥٣.

[6]) المصدر نفسه، ص ٥٣–٥٤.

[7]) حسين درويش العادلي، الدولة العراقية نظرة سياسية تحليلية، جريدة الصباح، أنترنيت. WWW.alsabaah.com

[8])كاظم علي مهدي البياتي، الدولة في الفكر السياسي العراقي المعاصر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٥٤.

[9]) أحمد غالب محي، الهوية الوطنية العراقية (دراسة في إشكالية البناء والأستمرارية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠١٠، ص٩٢.

[10]) المصدر نفسه ، ص٩٣.

[11]) أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، منشورات معهد الدراسات الأستراتيجية، بيروت ٢٠٠٦، ص١١.

[12]) المصدر نفسه، ص ١١.

[13]) المصدر نفسه ، ص١١.

[14]) أحمد غالب محي، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

[15])عبد الجبار احمد عبدالله، العراق بين سياسية الانتخاب وأنتخاب السياسة، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠٠٦، ص١٩٥.

[16]) أحمد يحيى هادي، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠٠٩، ص١٢٩.

[17]) ياسين سعد محمد، أشكاليات الديمقراطية التوافقية وأنعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٣٧)، أيلول ٢٠٠٩، بغداد، ص٧٣.

* –اطلق ارنت ليبهارت على هذه الديمقراطية تسمية (الديمقراطية التوافقية) كما ورد ذلك في كتابه المعروف "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد:الصادر عام ١٩٦٨.

– وصفها جيرالد لامبورغ بعبارة"الديمقراطية النسبية"في معرض حديثه عن الديمقراطية في النمسا وسويسرا.

– اما عالم الاجتماع بنغهام باول أطلق عليها عبارة"التجزوء الاجتماعي".

– وأسماها يورك شنايدر "الاتفاق ألرضائي"في محاولة للمقارنة مع قاعدة الأكثرية في الديمقراطية اللبرالية.

– وهناك تسميات أخرى مثل(الديمقراطية الطائفية،أو الديمقراطية الاتفاقية،أو الديمقراطية التعاقدية،أو الديمقراطية غير المسيسة وغيرها من التسميات، للمزيد من المعلومات راجع: أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، منشورات معهد الدراسات الأستراتيجية، بيروت ٢٠٠٦. وكذلك اسماعيل عبد الفتاح، معجم النمصطلحات في عصر العولمة، دار الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٩٧–٩٨

[18]) ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل دكتاتورية ديمقراطية ام تقسيم ، ترجمة رمزي ق.بدر، دار الوراق ، لندن ،ط١ ، ٢٠٠٥، ص١٥.

[١٩]) عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق – المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ،٢٠٠٦،ص ٢٥٧.

[٢٠]) رشيد عمارة، اشكالية الفدرالية في الدستور العراقي ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد (٢٣٢)، ص ١٥٩.

[٢١] – عزيز قادر الصمانجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت ١٩٩١ الى بغداد ٢٠٠٣، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٩، ص ٥٣٥.

[٢٢] – رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي، مجلة زانكوئ سليمانئ، جامعة سليمانية، قسم الدراسات الانسانية، العدد (٣٠)، ت١/٢٠١٠، ص ١٤٢.

* ان التحول (Transition) يعني: وجود مرحلة وسطية ما بين نظامين من حيث يعني: ولوج مرحلة التحول، والمرور بعملية تفكيك متدرج للنظام السلطوي وصولاً الى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي، وذلك عبرَ آليات ديمقراطية. للمزيد من المعلومات انظر: Guillermo Odonnell and philipp c.shmetter,transitions from Authoritarian. Rule: tentative conclusious about uncertain democracies, Baltimore, johns Hopkins university press ,1986, p5-7.

[٢٣] – غيلير اودونيل وفليب س شيمتر، الانتقالات من الحكم السلطوي، ترجمة صلاح تقي الدين، معهد الدراسات الاستراتيجية،بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢١.

[٢٤] – المصدر نفسه، ص ٢٤.

[٢٥] – عيد الوهاب رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٩–٣٠.

[٢٦] – رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي، ص ١٤٣.

[٢٧] – مصدر نفسه، ص ١٤٤.

[28]- W .Arthur Lewis 'political in west Africa' London Allen and unwinds 1965'p .86

[29]- Rupert Emerson: from empire to nation: the rise to self-assertion of Asia and African mass, Harvard university press,1960,p 288

[٣٠] – رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي، مصدر سبق ذكره، ص 145.

[٣١]) أحمد غالب محي، الهوية الوطنية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

[٣٢]) جابر حبيب جابر، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٤/١٥ الانترنيت.

[33])Micheal Eisenstalt and Eric Mathewson, Us policy in post- Saddam, (Iraq Lessons), Washington Institute for near East policy, 2004, p.65.

[٣٤]) جابر حبيب جابر، ولادة العراق الديمقراطي، في أشكالية التحول الديمقراطي في العراق، الندوة العلمية للمجلة العراقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص٦.

[٣٥]) للمزيد من المعلومات حول تشكيلة الوزارة التي تكونت منها الحكومة الوحدة الوطنية أنظر: الدائرة الإعلامية لمجلس النواب العراقي، العملية التشريعية في العراق، ٢٠٠٨، ص٧٣ وما بعدها.

[٣٦]) ياسين سعد محمد ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣–٧٤.

[٣٧]) أحمد يحيى هادي، مصدر سبق ذكره، ص١١٣–١٥٢.

[38]) للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجع: محضر جلسة (٥٢) لمجلس النواب العراقي، الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية (٢٠٠٧)، الانترنيت، الموقع الرسمي للبرلمان العراقي: http://www.parliament.iq

[39]) ياسين سعد محمد بكري، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

[40]) محمد عبد الصالح، أزمة اتخاذ القرار في البرلمان العراقي، ورقة قدمت إلى الورشة التدريبية الموسومة (الأكاديميين العراقيين والعمل البرلماني: مفاهيم، خبرات، مهارات) والتي نظمتها كل من ((West minster Foundation البريطانية ، منتدى البدائل العربية – القاهرة، رابطة التدريسيين الجامعيين في العراق، بيروت (٧-١٥ آذار/٢٠٠٩) ، ص٦.

[41]) أحمد يحيى هادي، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

[42]) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر، بيروت بلا، ص٢٥٧.

[43]) بلقيس محمد جواد، الديمقراطية التوافقية في العراق، سلسلة محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير، قسم النظم السياسية، في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠١٠.

[44]) جابر حبيب جابر، ولادة العراق الديمقراطي، مصدره سبق ذكره.

[45]) رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة اولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٣٤)،٢٠٠٦،ص ٩٠ ومابعدها. وكذلك رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

[46] – رشيد عمارة، الديمقراطية التوافقية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢.

٤٧–علي هادي حميدي ، النظام السياسي العراقي – دراسة في الواقع والمستقبل ، مجلة المستقبل ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، العدد (٣) صيف ٢٠٠٦ و ص١٧٠-١٧١ . وكذلك انظر: فراس عبد الكريم، التحول الديمقراطي في العراق ما بعد ٩/ نيسان/ ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١١، ص ٢٨٥.

دراســــــــ